

وجب عليه المفارقة ويجب على كل من سمع غيبة مسلم ان  
 يردّها ويرجع قائلها فان سمع غيبة شخص وغيره ممن  
 له عليه حق او غيبة اهل الفضل والعلم والمصالح كان الاعتناء  
 بتردها اكثر وكان الثواب والجزاء عظم لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من رد عن عرض اخيه رد الله عن وجهه النار يوم  
 القيمة رواه الترمذي وقال حديث حسن **فصل**  
**باب** ان الغيبة وان كانت محرمه فهي باحتمال في  
 احوال المصطفى والمجون لها عرض صحيح تنزعى لا يمكن الوصول  
 اليه الا بها وهو اربعة ابواب **الاول** التظلم فيجوز  
 للمظلوم ان يتظلم الى السلطان والقاضي وغيرهما من له  
 ولاية او قدرة على انصافه من ظالمه فيدرك ان فلانا ظالم  
 او فعلان كذا او اخذني كذا او نحو ذلك **الثاني** الاستعانة  
 على تغيير المنكر ورد العاصي الى الطاعة فيقول لمن يراه  
 قدرته على ان الة المنكر فلان يجعل كذا فان عره عند ونحو  
 ذلك ويكون بقصد التوصل الى ازالة المنكر لا الشتم عليه  
 فان لم يقصد ذلك كان معتابا **الثالث** الاستفتاء  
 كان يقول للفتى ان فلانا ظالم واخذني كذا فاطر ابي  
 في تحصيل حقي منه ونحو ذلك فهذا وامثاله جائز للمجاهد  
 والاعطوط ان يقول ما تقول في شخص كان من اولئك اولئك او نحو  
 ذلك مما يحصل به الغرض من غير تعيين ومع ذلك والتعيين  
 عند غير المسلمين وخصيتهم وذلك من وجوهها

جرح

جرح المجروحين من الرواة والشهود وذلك واجب باجماع  
 المسلمين للمجاهد ومنها اذا استشارك انسان في مصادره  
 ثم شان او مشاركتة او ايداعها وغير ذلك فله جرح عليك  
 ان تنصحه بما تعلمه منه فان حصل الغرض تجوز قوله لا تنصحه  
 لك معاملته لم يجز لك ان تذكر مسأله له ولا وجه لوجهها  
 ومنها اذا رايت من يشتري عبدا معروفا بالشرقة او  
 غيرها من العيوب فيمكن ان تبين له ان كان يجمله وكذا  
 كل من علم بالبيع عيبا وجب عليه بيان ذلك بجمله ومنها  
 اذا رايت متفقا يتردد الى متدع او فاسق لم يأخذ عنه  
 العلم وخفت ان يضر فعليك ان تنصحه ببيان حاله  
 ومنها اذا رايت صاحب وظيفة لا يقوم بها على وجهها  
 او كان غير صالح لها وجب عليك ذكر ذلك لرب له عليه ولاية  
 عامه ليرجمه او يعزله **الخامس** ان يكون الشخص نجاهل  
 بفسق او بدعه يكون يتجاهر باخذ المكس والمظالم وشرب  
 الخمر فيجوز ذكره لك دون غيره من المسأوى التي  
 يستتر بها **السادس** المتعريف بان يكون الشخص معروفا  
 بلقب فيصح كالاخوة والاشقيس والاعم ونحو ذلك فيجوز  
 تعريفه بلقبه بنية التعريف ويجوز اطلاقه على وجه التقيص  
 ولو لم يكن تعريفه بغيره كان اولي وذلك في جميع ما سبق  
 لا بد من اتفاق قصد التعيين والتقيص وهذا هو العطف فيه  
 كثير من الناس فيعتقب المظالم ويظن انه في قصده ذلك التعريف